قمة الرياض الاقتصادية..

تعزيزاً لحقوق المواطن العربي في التنمية

أقر المشاركون في القمة الاقتصادية التنموية والاجتماعية، التي انعقدت مؤخراً بالرياض، أن المشكلات التي اعترضت التكامل الاقتصادي العربي، نجمت عن العيوب التي اشتملت عليها التشريعات والإجراءات التي ضمتها دساتير العمل الاقتصادي التجاري في البلاد العربية كلا على حده.

وعزا المشاركون أسباب إعاقة حركة مرور التجارة البينية، إلى القصور في الرؤية التشريعية والقانونية في مجالات الاستثمار، في ظل عدم التوافق على تشريعات جمركية واستثمارية واقتصادية عربية موحدة. وأوضح صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية، أن القمة حرصت على أن تكون قراراتها في مستوى طموحات الشعوب العربية، مؤكداً أن تحقيقه يتطلب توافر الجدية والمصداقية في تطبيق القرارات التي خرجت بها.

مبادرة خادم الحرمين الشريفين

أكد الفيصل أن حرص خادم الحرمين الشريفين، على ضرورة الدفع بجهود التنمية العربية وتحقيق المنفعة المباشرة والآنية للمواطن العربي، وراء مبادرته التي تقدم من خلالها بزيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية العربية، والشركات العربية المشتركة القائمة، بنسبة لا تقل عن ٥٠ في المائة.

ولفت إلى أن هدف خادم الحرمين الشريفين من هذه المبادرة، تصبّ في تعزيز وتمكين هذه الشركات من توسيع أعمالها من ناحية، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص من ناحية أخرى، مؤكداً التزام السعودية بدفع حصتها في الزيادة التي يتم الاتفاق عليها.

محاور القمة

ولفت إلى أن قرارات هذه القمة، ركّزت على التعامل مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال أربعة محاور.

أولها التعامل معها من منظور شامل في إطار تفعيل ومتابعة مسيرة التكامل الاقتصادي، والسعي نحو إزالة المعوقات التي تعترضها، بما في ذلك استكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة، واتمام متطلبات الاتحاد الجمركي المنتظر.

أما المحور الثاني يتعلق بالعمل على استثمار الموارد البشرية والطبيعية ورؤوس الأموال، التي يزخر بها العالم العربي على نحو أمثل، وعلى أساس المنفعة المتبادلة، وذلك من خلال تسهيل حركة الاستثمارات ورؤوس الأموال، بالإضافة إلى تعزيز دور القطاع الخاص كشريك رئيسي في التنمية في كافة نواحي الحياة.

وأوضح الفيصل أن ثالث هذه المحاور، يتصل بالعمل على تطوير صناعة محلية مستدامة ورائدة في مجال الطاقة المتجددة وتشجيع الاستثمارات ودور القطاع الخاص في مشروعاتها، وصولاً إلى تحقيق أهداف بناء سوق عربية للطاقة المتجددة ومتطلباتها.

> الفيصل: مبادرة خادم الحرمين الشريفين دفعاً بجهود التنمية العربية وتحقيق المنفعة المباشرة والآنية للمواطن العربي

وأما فحوى المحور الرابع والذي وصفه الفيصل بالمحور المهم، يتمحور حول التعامل مع صحة المواطن العربي، باعتباره محور الارتكاز والهدف الأساسي للتنمية من خلال تكثيف الجهود الوطنية الرامية للحد من انتشار الأمراض غير المعدية، مشيراً إلى أنها وصلت إلى معدلات مرتفعة، وشكلت نسبة عالية لعدد الوفيات، وهدرت الإمكانيات الاقتصادية والبشرية.

وأما فيما يتعلق بموضوع الاتحاد الجمركي العربي، أكد الفيصل أنه حظي باهتمام القادة العرب، مبيناً أنهم عقدوا عزمهم على استكمال متطلبات التجارة الحرة العربية الكبرى، مشيراً إلى أنه تم تحديد تاريخ لذلك بأن يكون قبل نهاية عام ٢٠١٣.

تطبيق التوصيات

وفيما يتعلق بتطبيق توصيات القمة ومدى جديتها، أكد الفيصل أن العبرة في تنفيذ القرار وليس في القرار نفسه، مبيناً أن التنفيذ لا يأتي إلا من خلال العمل المشترك بمصداقية وجديّة تجاه كل القرارات التي تتخذ، مشدداً على أهمية متابعتها.

وأوضح أن لجنة المؤتمر منوط بها متابعة قرارات هذه القمة، مؤكداً أنه لن تبخل بأي جهد لإقناع من هو ملتزم بتنفيذ ما ألتزم به، مبيناً أن جهاز الأمانة العامة للجامعة العربية، سيكشف جوانب القصور في عدم الإلتزام، وذلك من خلال متابعة دورية للأشياء التي نفذت والتي لم تنفذ، دون فرض أي آليات بعينها.

وشدد بضرورة تغيير أساليب التعامل مع الوضع التجاري مع الدول العربية، لتسهيل التبادل التجاري، مؤكداً أن التعقيدات الراهنة أعاقت انتشار السلع العربية بين دول العالم العربي.

وأكد أن الهدف من مبادرة خادم الحرمين الشريفين، بزيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية العربية والشركات العربية المشتركة القائمة بنسبة لا تقل عن ٥٠ في المائة، تصب في زيادة المنتجات التي ستستوردها الدول العربية في التجارة فيما بينها، وزيادة الاستثمارات للدول حسب الحاجة المتبادلة لكل منها.

البيان الختامي

من ناحيته كشف د. نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية، عن أن إعلان البيان الختامي اشتمل على عدة موضوعات، منها الاستثمار في الدول العربية من خلال موضوع الاتفاقية الموحدة المعدلة، واستثمار رؤوس الأموال العربية، وزيادة الاستثمارات، ورفع العوائق.

كما اشتمل أيضاً على الاستراتيجية العربية، وتطوير استخدام الطاقة المتجددة من ٢٠١٠م إلى ٢٠٣٠م، مؤكداً على ضرورة الإسراع في استكمال تنفيذ جميع القرارات وإزالة كافة العوائق التي تعترضها، وتنفيذ الاستثمار في الدول العربية، وذلك من خلال موضوع الاتفاقية الموحدة المعدلة.

من جانبه، أكد معالي الدكتور إبراهيم ابن العساف وزير المالية، أن هناك خطوات مهمة تم تنفيذها منها تأسيس صندوق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كاشفاً عن أن الدعم الذي، تمت الموافقة عليه لهذا الصندوق بلغت ٢٥٠ مليون دولار، في حين أن المساهمات في الحساب بلغت ١،٢ مليار دولار، يبلغ نصيب كل من السعودية والكويت منها مليار دولار بمعدل ٥٠٠ مليون دولار لكل منهما.